ورشة عمل لبناء القدرات حول "توليد العمالة المنتجة والشاملة للبنان"

٧ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

١. خلفية

يشهد لبنان أسوأ تباطؤ اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية متأثرًا بأل COVID-19 وأزمة الديون والأزمة المالية. يمكن أن يلخص عدم الاستقرار الاقتصادي الحالي إلى مجموعة من العوامل. أولاً، كان للحرب السورية تداعيات شديدة على الاقتصاد اللبناني وخاصة في القطاعات كثيفة العمالة مثل السياحة والزراعة والتجارة والنقل. ثانيًا، في عام ٢٠١٤، أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى انخفاض التحويلات المالية الخليجية إلى لبنان، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات السياحية والعقارية، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ثالثاً، أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض الاستثمار المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان، مما أدى إلى ركود الاستثمار في جميع القطاعات الإنتاجية تقريباً باستثناء قطاع العقارات .

كما لعبت الحوكمة دوراً رئيسياً في الانكماش الاقتصادي اللبناني. على مر السنين، شكل الفساد وانعدام الشفافية وغياب الضوابط والتوازنات ضغطا كبيرا على الاقتصاد اللبناني. خلقت الإدارة المالية العامة أوجه قصور كبيرة في تخصيص الموارد الحكومية بالأمكنة الصحيحة، مما أدى إلى زيادة الدين العام إلى جانب انخفاض النمو الاقتصادي. جعل الإنفاق الحكومي المفرط وغير المسؤول لبنان من أكثر البلدان مديونية في العالم. فإحتل لبنان المرتبة الثالثة عالمياً عام ٢٠١٨، حيث بلغ الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٣ ٪ بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي. اشتدت الأزمة الاقتصادية في الأشهر القليلة الماضية مما تسبب في احتجاجات وإغلاق الطرق في جميع أنحاء البلاد. انخفضت قيمة الليرة بنسبة ٨٠٪ تقريبًا بسبب نقص الأوراق النقدية المتداولة بالدولار الأمريكي، وتأخرت الحكومة في سداد سندات اليوروبوندز. تفاقم الوضع أكثر مع COVID-19 مما أدى إلى تسريح آلاف الموظفين حيث ارتفعت مستويات الفقر لتصل إلى ٥٥٪ تقريبًا. وضعت أزمة الديون وإغلاق البلد بسبب COVID-19 منخفض جديد للاقتصاد اللبناني الذي من المتوقع أن ينتهي بنمو اقتصادي بنسبة -١٢٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٠,[1]

يعاني لبنان من العديد من قضايا التوظيف من ناحية العرض والطلب. على سبيل المثال، معدلات المشاركة في القوى العاملة اللبنانية منخفضة. ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي إلى جانب المساحة المالية المحدودة للعمالة الإضافية في القطاع العام، والقدرة المحدودة للقطاع الخاص الرسمي

[1] الخطة الاصلاحية للحكومة البنانية (2020)

على استيعاب الداخلين الجدد والأجور المنخفضة بشكل ملحوظ في القطاع غير الرسمي. كل هذه العوامل أثرت على قرارات الأفراد بالامتناع عن المشاركة في سوق العمل. استنادًا إلى بيانات منظمة العمل الدولية، أثرت البطالة على ٦,٢٪ من إجمالي القوى العاملة و ١٧,٦٪ من الشباب في لبنان في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، تعلن المصادر الوطنية عن أرقام أعلى بكثير حيث أفاد مسح القوى العاملة في لبنان لعام ٢٠١٩ عن معدل بطالة عند ١١,٤٪ وبطالة الشباب ٢٣,٣٪. كما أن التفاوت بين الجنسين موجود في كل من البطالة الإجمالية وبطالة الشباب حيث تكون معدلات البطالة أعلى بين النساء منها. من الواضح أن البطالة في لبنان هي بطالة دورية وهيكلية. في الواقع، هناك مشكلة خطيرة تتعلق بجودة المهارات قيست بانخفاض مستوى اختبارات PISA (القراءة والرياضيات والعلوم)، حيث سجل لبنان أدنى نسبة بين الدول في المنطقة. كما أن هجرة الأدمغة منتشرة بشكل كبير خاصة بين الشباب حيث يهاجر الأفراد ذوي المهارات العالية والمتعلمين بسبب نقص الفرص الاقتصادية ورواتب ضئيلة في لبنان. وهذا يؤدي إلى فقدان رأس المال البشري الهام الذي كان يمكن استخدامه لزيادة إنتاجية الدولة وتحفيز النمو. وبحسب مسوح منشآت الأعمال، فإن أكثر من ٥٠٪ من الشركات اللبنانية في القطاع الخاص الرسمي لا تتمتع بمستوى إنتاجية يضاهي الشركات في البلدان ذات شريحة الدخل المماثلة. يعاني أيضًا القطاع الخاص الرسمي من انخفاض نمو العمالة في معظم القطاعات، حيث بعض القطاعات أكثر مقاومة للهشاشة السياسية والاقتصادية.

٢. الهدف من ورشة العمل

الهدف هو عرض عمل الإسكوا الحالي المتعلق بالتوظيف في لبنان وكيف يمكن أن تساعد السياسة المالية في خلق فرص العمل.

- مناقشة حول دور السياسة المالية في خلق فرص العمل للبنان.
- مناقشة وتحديد أولويات خلق فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي اللبناني.

٣. النتائج المتوقعة من ورشة العمل

١. زيادة وعي السلطات الوطنية عن السياسة المالية وروابط التنويع الاقتصادي في لبنان.
٢. زيادة وعي السلطات الوطنية عن تحديات التوظيف بشكل عام مع التركيز على خلق فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي في الاقتصاد اللبناني باستخدام أحدث بيانات المنشأة.

٤. فريق الإسكوا

- سليم عراجي - أن يقدم لنظراء وزارة العمل إمكانية إيجاد فرص عمل منتجة وشاملة في لبنان.
- نيرانجان سارانجي - لتسهيل المناقشات الموضوعية مع نظراء وزارة العمل حول السياسة المالية وأهميتها لخلق فرص العمل.

٥. البرنامج المقترح

٧ تشرين الأول ٢٠٢٠	
9:30-10:00	الجلسة الافتتاحية **كلمة وزارة العمل:** **كلمة الاسكوا:** د. مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا
10:00-12:00	الجلسة الأولى: ***تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل*** د. سليم عراجي، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية، الإسكوا *الموضوع:* خلق فرص عمل منتجة وشاملة في لبنان • تقديم تحليل "الإسكوا" لسوق العمل في لبنان والذي يغطي جانبي العرض والطلب. • مناقشة وتحديد المجالات ذات الأولوية لخلق فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي في لبنان. • مناقشة سياسات وأنظمة سوق العمل التي تعيق زيادة القوى العاملة وتوظيف الشباب والنساء ودور القطاع الخاص في خلق المزيد من فرص العمل. • مناقشة الانتقال من المدرسة إلى الوظيفة والفجوة في المهارات وجودة التعليم وعلاقتها بالوظائف المطلوبة. • تحديد ما هي البيانات المطلوبة، ومواءمتها مع عمل الإسكوا. اللغة: عربي / إنجليزي

٨ تشرين الأول ٢٠٢٠	
10:00-12:00	الجلسة الثانية: ***السياسة المالية لخلق فرص العمل*** د. نيرانجان سارانجي ، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية ، الإسكوا *الموضوع:* السياسة المالية والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في لبنان. • مناقشة القطاعات الاقتصادية والدور الحالي للسياسة المالية في دعم النمو وخلق فرص العمل والتحول الهيكلي. • مناقشة التحديات والخيارات المحتملة نحو خلق حيز مالي للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التدريب على المهارات وخلق فرص العمل. • مناقشة دور النفقات الاجتماعية ومزايا إنشاء مرصد للنفقات المالية (SEM) نحو إعادة التوازن الاجتماعي والأولويات المالية افي الميزانية. اللغة: إنجليزي
12:00-13:00	الجلسة الختامية وزارة العمل الاسكوا